

اسم المقال: المدة المعقولة كأحد ضمانات المحاكمة العادلة

اسم الكاتب: عائشة جمال أحمد، علي عبدالحميد تركي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8429>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 01:38 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 18، العدد 1
ذو القعدة 1443 هـ / يونيو 2021م

التقديم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

المدة المعقولة كأحد ضمانات المحاكمة العادلة

عائشة جمال أحمد

علي عبدالحميد تركي

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2019-11-24

تاريخ الاستلام: 2019-05-26

ملخص البحث:

يعتبر الحق في محاكمة عادلة من أهم حقوق الإنسان التي أولتها مختلف الديانات والحضارات بالغ الاهتمام عبر مر العصور، بالإضافة إلى أن الدول قد حرصت على إدراج هذا الحق ضمن الحقوق الأساسية في قوانينها الداخلية، أما على الصعيد الدولي فلقد حرصت المواثيق الدولية على إضفاء العديد من الضمانات التي ترمي لبلوغ المحاكمة العادلة ذروتها، منها ضمانة المدة المعقولة التي تشكل حق جوهري للدعوى المنصفة، ونظراً إلى أن الدعوى في تزايد مستمر يوماً بعد يوم، كان لابد من مراعاة الفصل في الدعوى دون ماطلة، أو تأخير قد يرهق الخصوم ويزيد من أعباء القضاء.

قسم البحث إلى مبحثين وكل مبحث احتوى على مطالبين وفروع وفقاً لما تقتضيه الدراسة. وأخيراً خاتمة اشتملت على جملة من التوصيات أهمها ضرورة تضمين ضمانة المدة المعقولة في تشريعاتنا كونها من الحقوق اللصيقة بالصفة الإنسانية وتنظيمها بشكل دقيق من خلال تحديد نطاقها ومعايير مخالفتها وما قد ينتج عن ذلك من آثار.

الكلمات الدالة: المدة المعقولة، ضمانات المحاكمة العادلة.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

تكفل معظم الدساتير في العالم إن لم يكن كلها، حق اللجوء للتقاضي ومنها الدستور الإماراتي الصادر في 18 / 7 / 1971 م، والذي قد كفل حق اللجوء إلى القضاء ضمن محاكمة عادلة، حيث إن طبيعة الحق في محاكمة عادلة، أنه حق متفرع من حق التقاضي لصيق بالصفة الإنسانية لا تمنحه الدولة إنما تقرره وتحميه وهو حق غاية العدالة يتلور تحقيقها في المساواة أمام القضاء حيث يتمتع جميع الأفراد «الخصوم» بصورة متوازنة لسائر الضمانات التي تكفل بلوغ العدالة باعتبارها محور الحق وجوهره. ولقد حرصت الموثيق الدولية أشد الحرص على تأكيده في عدة، نورد على سبيل المثال المادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (217) في دورة انعقادها الثالثة بتاريخ 10\12\1948 م، والتي تنص على أن «لكل إنسان الحق في أن يقف على قدم المساواة التامة مع الآخرين وفي أن تنتظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه».

فالمحاكمة العادلة لها عدة معايير، ونلاحظ أن المادة أعلاه أشارت إلى العدل، فالحكم بين الخصوم يتطلب العدل ليس فقط كصفة ملازمة للمنظومة القضائية وإنما كحق ثابت من حقوق المتقاضين، ولكن حق اللجوء للقضاء ضمن معيار العدل وحده لا يكفي لتحقيق العدالة. فبالإضافة إلى العدل أوردت الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان ضماناً من الضمانات والمعايير التي لا بد أن تتسم بها إجراءات التقاضي، ألا وهي المدة المعقولة لتحقيق بذلك المحاكمة العادلة، وذلك في المادة (6) التي نصت على: - «أن لكل شخص عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته، أوفي اتهام جنائي موجه إليه الحق في مرافعة علنية عادلة خلال مدة معقولة أمام محكمة مستقلة وغير منحازة ومشكلة طبقاً للقانون».

في الواقع يتبين لنا من نص المادة السابق، أن المحاكمة العادلة للخصوم تتحقق من خلال استيفائهم حقوقهم في آجال معقولة، ويعتبر حق المواطنين في الحصول على حقوقهم داخل أجل معقول من أهم مؤشرات دعم ثقة المتقاضين بالسلطة القضائية وأعضائها، وذلك لارتباطه بمجال احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبالرغم من أن الدستور الإماراتي لم يتضمن معياراً مشابهاً لإقتضاء الحق في مدة معقولة، إلى أن بعض المقتضيات القانونية تناولت أحد المعايير الأخرى للمحاكمة العادلة

منها على سبيل المثال المادة 94 من الدستور الإماراتي التي تنص على: «أن العدل أساس الملك...»

لذلك كان لا بد من مراعاة أن سرعة الفصل في الدعوى يجب ألا تكون على حساب العدل؛ بمعنى ألا يجري الفصل في الدعوى بسرعة دون تروٍّ وتدبر وتمعن وقراءة الملف بشكل محكم ومنضبط حتى لا يظلم أحد من الحكم الصادر فحق التقاضي في مدة معقولة يرتبط بحق التقاضي ذاته؛ فكلاهما يصبوا إلى ذات الغاية وهي تمكن الحصول على أحكام قضائية باتة في مدة معقولة. إن الالتزام بضمان حق المتقاضين في الحصول على حقوقهم داخل آجال معقولة هو التزام يقع على عاتق الدولة والتي عليها اتخاذ إجراءات وتدابير تشريعية لملائمة نظامها القضائي مع هذا المبدأ الحقوقي، وكذا توفير جميع الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق ذلك.

1. إشكاليه الدراسة:

تتلخص إشكالية الدراسة بإشكالية المدة المعقولة ذاتها التي يعترها صعوبة التوفيق بين الغاية المرجوة منها وهي الوصول إلى محاكمة عادلة، وبين الضوابط القانونية في الواقع العملي والتي لا بد أن تكون ضمن وقت يحدده القانون.

ونظراً إلى قلة التشريع في موضوع المدة المعقولة، ترتب على ذلك من ممارسة القاضي سلطته التقديرية التي يتمتع بها للفصل في كل دعوى على حدة، بما يتوافر لديه من أدلة ومعلومات متحققة من صحة تلك الأدلة بالإضافة إلى أن حداثة الموضوع شكلت نوعاً من الإشكالية تمثلت في قلة المراجع باللغة العربية وكثرة الإحالة للكتب الأجنبية التي يشار إليها في هوامش الكتب العربية.

2. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أهمية المدة المعقولة ذاتها، كونها واحدة من الحقوق التي تمثل نموذجاً فريداً لدعم وتعزيز حقوق الإنسان، فالحق في المحاكمة العادلة استقطب اهتمام المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ونظراً إلى زيادة أعداد الأفراد مما أدى إلى تراكم أعداد القضايا وتكدسها والحيلولة دون تحقيق أكبر قدر من النفع من المرفق القضائي؛ لضمان حماية حقوق الأفراد وحررياتهم ومراكزهم القانونية، كان لا بد من الوقوف على هذا الموضوع، والتنقيب والتمحيص في التشريعات والنظر هل نظمت هذه المدة المعقولة من خلال سن القوانين التي تهدف إلى الحد من العواقب وتقليل الآثار السلبية لظاهرة البطء في التقاضي التي تحول دون حصول المتقاضين على حقوقهم خلال أمد معقول، وذلك كونه أحد أهم ضمانات الحق في المحاكمة العادلة.

3. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث بعنوان المدة المعقولة كأحد ضمانات المحاكمة العادلة إلى:

- لمعرفة ماهية المدة المعقولة كأحد ضمانات المحاكمة العادلة.
- إزالة ما قد يشكل على تحديد هذه الضمانة من لبس وغموض.
- بيان موقف المشرع منها والاستفادة من التوجهات الحديثة والمواثيق الدولية.

4. خطة البحث ومنهجية:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لاعتقادي أنه الأنسب لطبيعة الموضوع حيث سأستعين بالأسلوب التحليلي لتحقيق أكبر قدر من الفائدة، وفي هذا الصدد سأقوم بالاطلاع على أكبر قدر من المعلومات والحقائق ذات الصلة بالموضوع، ومن ثم تحليلها وتبويبها بهدف الوصول إلى رؤية واضحة ودقيقة سعياً إلى فهم أفضل للموضوع.

كلمات دالة:

التقاضي في مدة معقولة، التقاضي على وجه السرعة، الدستور والتقاضي في مدة معقولة، العدالة الناجزة.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن تطور حقوق الإنسان في محاكمة عادلة

لتحديد مفهوم المحاكمة العادلة كان لابد منا من التطرق للتطور التاريخي لهذا المفهوم حيث إنه تبلور عبر فترات مختلفة، لذلك سنتناول نبذة تاريخية الحضارات القديمة أولاً ومن ثم نورد ما كان قبل وبعد عصر التنظيم الدولي، أخيراً نعرض على ما ورد في الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر من مصادر القانون الإماراتي.

أولاً- في الحضارات القديمة:

يعد موضوع المحاكمة العادلة من الموضوعات ذات الأهمية البالغة في العلوم الإنسانية، ومما لا شك فيه أنه ليس من اليسير فهم حقيقة أي فكرة دونما الرجوع إلى نشأتها، ففهم سوابق الفكر البشري ضرورة حتمية لكي نرنو لفهم المدة المعقولة بشكل جدي، التي هي أحد ضمانات المحاكمة العادلة كان لابد من الرجوع إلى ما أنتجته الشعوب، من خلال أنماط الحياة وظروفها وبين تطور فكرة العدالة وشؤونها في تلك الفترات الزمنية وعليه نورد ما يلي:

أ. بلاد الرافدين وتطور الحق في محاكمة عادلة:

تعتبر مجموعة الملك «كيت عشر» من أشهر المجموعات القانونية والتي ظهرت عام 1870 ق. م والتي كانت تتعلق بنظام الأسرة ونظام الملكية والرق وغيره، ففي هذه الحقبة الزمنية إتجهت المجتمعات خلالها إلى بداية تدوين قانونها ونشره بين الأفراد سواء كان ذلك تدوين لقانون وضعي أم تدوين للأعراف السائدة والمعتقدات الدينية.⁽¹⁾

ويمكن القول إن قانون حمورابي⁽²⁾ يحمده له اهتمامه بحق المحاكمة العادلة؛ إذ ظهر ذلك بجلاء لما كان يتمتع به القضاء من استقلال، فوفقاً للمادة الخامسة من شريعة حمورابي والتي تنص على أن: - «إذا أعطى قاض حكماً وأصدر قراراً على رقيم مختوم ثم غير حكمه بعدئذٍ، فعليهم أن يثبتوا أن ذلك القاضي قد غير الحكم الذي أعطاه، وعليه أن يدفع اثنا عشر مثل الشكوى التي رفعت في تلك الدعوى وزيادة على ذلك عليهم أن يطردوه أمام الجميع من فوق كرسيه للقضاء، وعليه ألا يجلس ثانية أبداً مع القضاة في دعوى».

من النص أعلاه نرى أن شريعة حمورابي قد كفلت ضمان نزاهة القاضي؛ إذ عليه أن يصدر حكماً بلا خوف مع إصراره عليه، وإلا تعرض لذات عقوبة القضية التي ينظرها والطرده إذا غير حكمه أو تلاعب فيه على أن يعرض المتضرر من انحرافه بالحكم، وما لا شك فيه أن هذه القاعدة كان من شأنها أن تضمن حياد القضاء، وبالفعل هذا ما انعكس على عدالة الأحكام في تلك الفترة الزمنية.

ومن خلال التدقيق في نصوص قانون حمورابي نذكر المادة 9 على سبيل المثال حيث نصت على أن: «إذا فقد الرجل حاجة ما وصاحب الحاجة المفقودة قد جلب الشهود المؤيدين لحاجته فعلى القضاء ان ينظروا في كلماتهم»⁽³⁾

يتلخص من المادة السابقة ان القانون اهتم بتقدير قيمة الأدلة وطلب من القضاء تفحصها بدقة وعناية عند توافرها. من جهة أخرى فقد تضمن ذات القانون المذكور تعدد

(1) صاع فركوس، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، (دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2001)، ص: 15

(2) اكتشف قانون حمورابي سنة 1902 في مدينة سوز SOZE. في بلاد إيران وقد نقش على حجر يبلغ ارتفاعه 2.25م وطول قاعدته 1.90م، وهو موجود في متحف اللوفر باريس.

(3) المادة 9 إذا سبب اضاع قسما من ماله ووجد ماله المفقودة في حوزة سيد اخر فاذا السيد الذي وجد في حوزته المال المفقود قد صرح ان بائعا قد باعه لي. لقد اشتريته بحضور شهود و صاحب المال المفقود بدوره قد صرح (اريد ان اقدم شهود يؤيدون مالي المفقود) عندها قدم المشتري البائع الذي اجرى له البيع ثم الشهود الذين جرى بحضورهم الشراء ثم قدم كذلك صاحب المال الشهود المؤيدين لماله المفقود فعلى القضاء ياخذوا ادلتهم بنظر الاعتبار وعلى الشهود الذين حصل الشراء بحضورهم مع الشهود المؤيدين للمال المفقود ان يشهدوا بما يعرفونه أمام الاله واذا فالبائع هو السارق فيجب ان يعدم بينما على صاحب المال المفقود ان ياخذ ماله المفقود و يستحصل المشتري الفضة التي دفعها من ثروة بيت البائع»

درجات التقاضي وكفالة حق الطعن على أحكام محاكم أول درجة التي كانت منتشرة في المدن والقرى، ومن خلال استقراء النصوص فإنها تدل على وجود محكمة عليا هي (محكمة الملك) ، التي كان يعرض عليها بصفة خاصة القضايا التي تتعلق بإنكار العدالة، بالإضافة إلى بعض القضايا الأخرى فقد كانت الأحكام القضائية معرضة للإبطال إذا ثبت ظلم القاضي، أو مجرد تحيزه.⁽¹⁾

ب. مصر الفرعونية وتطور الحق في محاكمة عادلة:

في ظل قانون مصر الفرعونية إهتم الفراعنة بالقضاء، فقد ذكر المؤرخون أن أول ملوك الأسرة التاسع عشر أصدر في مصر قانونه الشهير عام 1330 ق. م، ودعا فيه القضاة إلى عدم الإختلاط بالعامية ووجوب إقامة العدل وحذرهم من الرشوة.⁽²⁾

ومن مظاهر اهتمامهم بالقضاء أن حق الدفاع مكفول حتى يثبت براءته، والمحاكمة كانت حضورية حيث لم يكن من الجائز أن تعقد المحكمة دون حضور المتهم، وأهم معايير المحاكمة في تلك المرحلة هي علانيتها بالإضافة لتسبب القضاة لأحكامهم.⁽³⁾ لقد كانت العدالة عند الفراعنة أمر عظيم، فقد أولو القضاء إهتمام بالغ وأصول المحاكمة أمامه كانت على نحو تأسن لمن يتحاكم إليه محاكمه عادلة، وبذلك ترسخ الإعتقاد لدى الأفراد بأن العدل هو أن يحصل كل إنسان على حقه، مما ساهم في حرصهم على حماية الحقيقة وكراهيتهم لإنكارها.

مما تقدم يمكننا القول إن القانون الفرعوني كان قانون له سمه دينيه ظهرت من احترام الناس له وإلتزام الحكام بمقتضاه.

ثانيا- قبل وبعد عصر التنظيم الدولي

أ. تطور المحاكمة العادلة قبل عصر التنظيم الدولي

لقد اهتمت كثير من التشريعات عبر مختلف الأزمنة بالنص على حماية حقوق الانسان، وإدراجها ضمن مبادئها وخاصة المحاكمة المنصفة، ومن أهم هذه الشرائع (التشريع الفرنسي والتشريعات الأنجلو أمريكية) ، نورد بإيجاز يتناسب مع الطرح أبرز مراحل تطور المحاكمة العادلة في تلك الفترة:

(1) حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة تحليلية مقارنة (الإسكندرية، منشأة المعارف، 8) ب. ط، ص: 14

(2) باهور لبيب، من آثار التاريخ القانوني، (مجلة القانون والاقتصاد، العدد5، 1941) ص: 635

(3) صوفي حسن أبوطالب، تاريخ النظم القانونية والإجتماعية، (دار النهضة العربية، 1988) ص: 202

1. التشريع الفرنسي

قبل صدور قانون 1670 كان النظام الفرنسي كغيره من الدول في القارة الأوروبية له طابع تحقيقي واتصفت إجراءات التحقيق بالكتمان والتدوين خالفاً للإجراءات المحاكمة⁽¹⁾. لم يكن للحرية الفردية وجود إلا لصالح السادة دون العبيد، حيث أنها لم تكن معروفة للعبيد والفلاحين إذ لم يكن ينظر إليهم إلا كحيوانات في حظيرة أو أسماك في نهر؛ مما أدى ذلك إلى إنقسام المجتمع لطبقتين (أسياد وعبيد) وكانت الطبقة الأولى وحدها من تملك إقامة العدل⁽²⁾.

ومن خلال استقرارنا لما كان عليه الحال في التشريع الفرنسي قبل صدور قانون 1670 حتى صدور قانون 1897، نستطيع أن نقول أن التشريع الفرنسي قد مر بعدة مراحل لا يتسع المقال لذكرها جميعاً، إلا أن هذه المراحل قد أحدثت تعديلات جذرية على حقوق و ضمانات المتقاضين ولعل أبرزها الحق بالاستعانة بمحام، يتم اختياره من قبل الأفراد أو يندب له محام إذا كان غير قادر على ذلك، وأيضاً حق المحامي قبل المحاكمة بالإطلاع على أوراق القضية ولا يخفى على أحد الأثر البالغ الذي تلعبه هذه الضمانة سعياً للوصول للمحاكمة العادلة وعدم المساس بحريات الأفراد.

2. التشريع الأمريكي:

انتقلت قواعد الشريعة الإنجليزية للولايات المتحدة الأمريكية مع المهاجرين إليها، ويمتاز الميراث القانوني لأمريكا الذي تلقتة عن إنجلترا في القرن الثامن عشر بخاصية ضمان حرية الأفراد ضد القهر الممارس من السلطة الإدارية، التي ساهم في تقويتها القضاء الأمريكي الحاسم⁽³⁾.

ونرى أيضاً أن من أهم التطورات للمحاكمة العادلة في التشريع الأمريكي حق الاستعانة بمحام، فقد عرفت فكرة تعيين محام منذ عام 1750 في بعض الولايات⁽⁴⁾. وبعد مناقشات والعديد من المقترحات من الولايات الأخرى، أقر التعديل السادس في 15\12\1971 حق

(1) احمد فتحي سرور، الشريعة الدستورية وحقوق الانسان في الإجراءات الجنائية، (دار النهضة الربية، القاهرة، 1995) ص: 75

(2) سامي حسني الحسيني، النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، 1972

(3) عبد الستار الكبيسي ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، (رسالة دكتوراه، جامعه القاهرة)، 1981 ص: 55

(4) انظر ماورد في وثيقة الحريات لولاية بنسلفانيا عام 1701.

الاستعانة بمحام وغيره من الضمانات الأخرى.⁽¹⁾ وهكذا يظهر لنا من خلال الاستقراء في تلك التشريعات أنها ساهمت وبحق في تطوير مفاهيم حقوق الإنسان، وكان لها بالغ الأثر في بلورة أفكار ومبادئ و ضمانات المحاكمة العادلة.

ب. تطور المحاكمة العادلة في ظل التنظيم الدولي:

مر التنظيم الدولي بمراحل مختلفة حيث كان للتنظيمات الدولية دوراً فعالاً في إقرار العديد من الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، وذلك من خلال بعض الإعلانات والمواثيق الدولية، وفيما يلي نستعرض دور كلا من عصابة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة في تقرير تلك الضمانات:

1. منظمة عصابة الأمم المتحدة:

لقد كان لعصابة الأمم المتحدة دور فعال في التأكيد على احترام الدول الأعضاء بالالتزام بحاجة حقوق الانسان للحماية الدولية، حيث بدأت تلك الحماية تتجه نحو العالمية. إلا أن المحاولات العديدة لعصابة الأمم في الاهتمام بحقوق الانسان لم تكلل بالنجاح؛ وذلك يرجع أن جهودها قد اقتصرت على فئة معينة من الناس قد خصتهم بالحماية؛ حيث إنها لم تستطيع النهوض بمسؤوليتها في حماية الأقليات؛ وذلك بسبب السمة الإقليمية المتعلقة بحماية حقوق الأقليات وصعوبة وضع تعريف محدد لمصطلح أقلية.⁽²⁾ ونلاحظ أن التاريخ الرسمي لحقوق الإنسان لم يبدأ ويتبلور في صياغة قانونية دولية إلا منذ ظهور منظمة الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945.

2. منظمة الأمم المتحدة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة بموجب اتفاق دولي وهو ميثاق الأمم المتحدة، ولقد أكد ميثاق منظمة الامم المتحدة في ديباجيته على إيمانه بالحقوق الاساسية للإنسان. لقد أصبحت منظمة الأمم المتحدة نقطة تحول بارزة في مسار حقوق الإنسان بالإضافة إلى اهتمامها بحقوق الطفل، وأهم ما ميزها عن سابقتها «عصابة الامم المتحدة» أنها عززت القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والمواثيق التي أبرمتها من تاريخ تأسيسها إلى يومنا، فهي تعد الشريعة العامة بالنسبة لحقوق الانسان، حيث أنها أول وثيقة قانونية دولية نصت على الأسس القانونية لهذه المسألة.⁽³⁾

(1) حسن علوب، الإستعانة بمحام، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1970) ص: 133 وما بعد

(2) صالح محمد محمود بدر الدين، مبدأ مسؤولية الحماية في القانون الدولي، دراسة تطبيقية (مجلة حقوق حلوان لدراسات القانونية والاقتصادية، 26، 2012) ص: 40

(3) إبراهيم احمد خليفة الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، (بدون دار نشر، الإسكندرية،

وأخيرا يمكننا القول إن المجتمع الدولي تتطلب تنظيم دولي بديل بعد عصبه الأمم المتحدة التي رغم جدية محاولاتها إلا أنها لم تكلل بالنجاح، ونلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة أنيط بها ذات المهام التي كانت عصبه الأمم مخولة بها وأهمها الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين ومفاد ذلك في نص المادة 55 في فقرتها والمادة 56 والامتناع عن أي عمل يعرقل بلوغ هذه الأهداف⁽¹⁾.

الث: في الشريعة الإسلامية

فحق التقاضي حق مكفول للجميع بقوة الدستور يتمكن الأفراد من خلاله اللجوء للقضاء، للنظر في منازعاتهم سعياً منهم للحصول على محاكمة عادلة تضمن لهم حقوقهم وسنتناول ما ورد في القانون الإماراتي لاحقاً، والذي تعد الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادره وإن لشريعتنا الغراء الأسبقية في حماية الإنسان أياً كان وضعه، فالرسول (ﷺ) قال: «لا ضرر ولا ضرار»⁽²⁾ وهذا الحديث الشريف يختزل جميع الشعارات التي تتنادى بها جمعيات حقوق الانسان، وعليه تناول الآتي:

أ. من القرآن الكريم:

ورد في القرآن لفظ العدل في عدة مواضع نذكر منها على سبيل:

1. «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۗ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا»⁽³⁾
2. «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۗ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۗ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ»⁽⁴⁾

(2007) ص: 74

(1) المادة 51: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق- من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه». انظر أيضاً المادة 56 من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) أخرجه الدارقطني [4 / 228] ، كتاب الأفضية، حديث [86] ، والحاكم [2 / 577] ، كتاب البيوع: باب النهي عن المحاقلة، من طريق الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم- قال: لا ضرر ولا ضرار.

(3) سورة النساء الآية 58

(4) سورة المائدة الآية 8

3. «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ»⁽¹⁾

من الآيات الكريمة السابقة نرى أن دستور الإسلام وهو القرآن الكريم حثنا وأمرنا بالعدل وجعل إقامته بين الناس هو الهدف من بعث الرسل وإقرار الشرائع والأحكام، فالشريعة الإسلامية شريعة عدل تهدف إلى نشر العدالة ودحر الظلم بإقامة ونصرة الحق، فإنصاف المظلوم من الظالم من مقاصد الشريعة.

ب. من السنة النبوية

1. قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-⁽²⁾ لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان⁽³⁾

بمعنى أن لا تقيم حكمك وقضاءك بين الناس وأنت في حال الغضب، يمكننا القول إن الحديث الشريف قد حث على تحري الإنصاف بين المتخاصمين وبلوغ العدل بينهم، وكما هو معلوم أن الغضب يعمي الأبصار ويوقع الإنسان في شرور الأفعال، وعلى القاضي في حالة الغضب أن يؤجل إصدار الحكم إلى حين أن يزول غضبه ليبقى في الحكم إطار نزاهة القاضي وحياده.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ الْخَنُ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْئًا، فَقَوْلِهِ: فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذْهَا»⁽⁴⁾.

فالحديث الشريف حث على توخي الحذر عند عرض الخصومة؛ إذ إن بعض الناس أدرى بمواضع الحجة وتصرف القول من بعض، فالقاضي لا يصدر حكمه إلا بناءً على أقوال المتقاضين، كما أنه بشر يقضي بما يسمع من المتخاصمين من إقرار أو إنكار أو حجج وبيّنات، على حسب اجتهاده الشخصي وبما تتشكل لديه القناعة من خلال ما عرض عليه.

(1) سورة النحل الآية 90

(2) كتب أبو بكره الي ابنه، وكان بسجستان، بأن لا تقضي بين اثنين وأنت غضبان، فإني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان رواه: نفع بن الحارث الثقفي أبو بكره.

(3) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (دار ابن كثير، دمشق، سنة 2002، ط1) ح: الرقم 7158

(4) صحيح مسلم كتاب الأفضية باب الحكم بالظاهر، واللحن بالحجة حديث رقم 1337 / 3.

وبعدما استعرضنا هدي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة نورد ختاماً، رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما التي لا يكاد نظام قضائي من الأنظمة الوضعية إلا وأخذ بمحتوى تلك الرسالة الخالدة في الحكم:

كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما- وقد ولاه القضاء:

بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله «عمر» أمير المؤمنين إلى «عبد الله بن قيس [أبي موسى الأشعري]»

[سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ فَافْهَمْ إِذَا أَدْلَى إِلَيْكَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُ تَكْلَمٌ بِحَقٍّ لَا نَفَادَ لَهُ، أَسْ بَيِّنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَعَدْلِكَ وَمَجْلِسِكَ؛ حَتَّى لَا يَطْمَعَ شَرِيفٌ فِي حَيِّفِكَ، وَلَا يَبْأَسَ ضَعِيفٌ مِنْ عَدْلِكَ. الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَالصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا، لَا يَمْنَعُكَ قَضَاءٌ قَضَيْتَهُ الْيَوْمَ فَرَأَجَعْتَ نَفْسَكَ فِيهِ، وَهُدَيْتَ فِيهِ لِرَشْدِكَ، أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ وَمُرَاجَعَةُ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ. الْفُهْمُ الْفُهْمُ، فِيمَا يَتَلَجَّجُ فِي صَدْرِكَ مِمَّا لَيْسَ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، ثُمَّ اعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَسْبَابَ، فَفِي الْأُمُورِ عِنْدَ ذَلِكَ، وَأَعْمَدَ إِلَى أَقْرَبِهَا إِلَى اللَّهِ، وَأَشْبَهَهَا بِالْحَقِّ]⁽¹⁾

المبحث الثاني: ماهية المدة المعقولة وتمييزها عما يشتهر بها

سنتناول في هذا المبحث مفهوم المدة المعقولة ومن ثم نميز المدة المعقولة عما قد يشتهر بها.

أولاً- مفهوم المحاكمة العادلة خلال مدة معقولة

إن عدالة المحاكمة هي التي تقوم على أساس توافر مجموعة من الضمانات تلازم كافة إجراءات التقاضي للوصول إلى محاكمة عادلة ومنها ضمانة المدة المعقولة، وهذه الإجراءات التي يتم بها التقاضي من حقوق الإنسان الأساسية تتلخص في إطار حماية الحريات الشخصية التي تهدف إلى حفظ كرامة وشخصية المدعي عليه من خلال استيفاء حقه خلال مدة زمنية معقولة.

(1) أعلام الموقعين لابن القيم ج 1 ص 91-92 تم شرحه شرحاً مطولاً مستوفى حتى بلغ الجزء الثاني صفحة 164.

أ. تعريف المحاكمة العادلة⁽¹⁾:

1. نصت المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:⁽²⁾

«لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيتته محكمة مستقلة ومحيدة، نظراً مُنصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية تُوجّه إليه»

2. نصت المادة 14 / 1 من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية:

«الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيتته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.»⁽³⁾

عُرفت المحاكمة العادلة بانها: «المحاكمة التي تتطلب محاكمة المتهم بشأن الاتهام الموجه إليه أمام محكمة مستقلة ومحيدة مشكلة بحكم القانون، يتاح للمتهم من خلالها الدفاع عن نفسه مع تمكينه من الطعن في الحكم الصادر ضده أمام محكمة أعلى درجة من المحكمة مصدره الحكم»⁽⁴⁾.

يتبين لنا مما سبق أن المحاكمة العادلة تعتبر فرعا من عدالة إجراءات الدعوى وهذه الأخيرة مظهر من مظاهر نزاهة القضاء وحياده. ونرى أن سرعة الفصل في الدعوى من ضمانات المحاكمة العادلة؛ ونقصد بذلك أن تقوم المحكمة بالفصل في الدعوى متى كانت جاهزة للنطق بالحكم بلا تأخير أو مطل غير مبرر وغير قانوني. فكما هو معلوم أن العدالة المتأخرة نوع من الظلم، والظلم نقيض الهدف الأسمى للمنظومة القضائية وهو تحقيق العدالة، والأخيرة هي النتيجة الطبيعية والمنطقية لوجود القضاء النزيه؛ لأن وجود الأخير مرهون بالحماية القانونية التي تقرر له.

(1) لايدان ننوه ان جميع التعريفات جاءت فيما يتعلق بالمحاكمة الجزائية لذلك ستورد كلمة المتهم وبعد ذلك سنسقطه على الدعوى المدنية.

(2) <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>
الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 20 / 2 / 2019

(3) <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>
الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 20 / 2 / 2019

(4) القطاونة، إبراهيم سليمان زامل المحاكمة العادلة: (دراسة مقارنة الأردن – الإمارات العربية المتحدة دراسات - علوم الشريعة والقانون الأردن) ص: 170

إلا أنه يُلاحظ من التعريفات السابقة رغم تأكيدها على حق «المتهم» / المدعي عليه في عدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية أو أي معاملة من شأنها أن تخل بكرامته إلا أنها تصب حول المتهم/ المدعي عليه وكأنه هو الطرف الأوحى في الدعوى؛ إذ أغفلت التعريفات عن التطرق وذكر المتضرر أو المدعي بالحق الشخصي؛ إذ إنه الأخير له حق في أن تكون له محاكمة عادلة، فضمانة المحاكمة في مدة معقولة ليست حماية المدعي عليه وحسب، بل إنها ضمانة للمدعي أيضا بل إنها تمتد لتشمل المجتمع كي لا يفقد ثقته في نزاهة القضاء، فكما هو معلوم أن المجتمعات المتحضرة لا ترتقي دونما قضاء عادل يمثل من خلال محكمة عادلة تحاط بضمانات تكفل تحققها حتى لا تترتب على ذلك آثار ونتائج خطيرة متى تم الإخلال بتحقيقها.

ب. العلاقة بين المحاكمة العادلة والمدة المعقولة:

ذكرنا سالفاً حرص معظم الدساتير إن لم يكن أغلبها على حماية حق الإنسان في التقاضي فمن أجل إرساء العدل في الدول، جاء القانون ليكون ملاذ الناس عند اقتضاء حقوقهم، فهو المنظم لعمل مرفق القضاء عند الفصل في المنازعات عن طريق الدعاوى القضائية، فالأصل العام حق الافراد في التقاضي ضمن محاكمة عادلة⁽¹⁾.

ثم إن الوضع استدعى ضمانة أخرى تلازم ذلك وهي المحاكمة في مدة معقولة نورد على سبيل الذكر ورد في المادة السادسة من الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية⁽²⁾ إلا أن هذه الضمانة لم تركزها بعض الدساتير، ومنها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة أسوة بغيره من الدساتير التي تضمنت هذه الضمانة للوصول إلى المحاكمة العادلة التي هي لب القانون وجوهره.

ونرى أن المدة المعقولة تتعلق بعنصر الوقت أي المدة الزمنية، وعلى هذا الأساس فإن المدة الزمنية لإجراءات الدعوى المدنية تبدأ منذ رفع الدعوى وحتى صدور حكم نهائي فيها، ومن ثم نقدرها هل تدخل ضمن نطاق المعقول أو غير المعقول مع مراعاة الإجراءات الأخرى التي قد لا تتصل بعنصر الزمان مثلاً تقرير الخبير.

(1) ويعتبر أيضا من قبيل المحاكمة العادلة توافر عدة ضمانات المتهم ينجم عنها تعرض المتهم إلى الظلم والحرمان أو عدم المساواة. انظر: زناتي، شرح قانون الإجراءات الجزائية (دار نور المعارف، مصر، 2004، ط1) ص: 67

(2) انظر المادة (6) من الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان حيث نصت على: «إن لكل شخص عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته أوفي اتهام جنائي موجه إليه الحق في مرافعة علنية عادلة خلال مدة معقولة أمام محكمة مستقلة وغير منحازة ومشكلة طبقاً للقانون».

وما يؤيد قولنا بأن المدة المعقولة لا تتعلق ببداية رفع الدعوى فقط وإنما تمتد لتشمل صدور حكم نهائي فيها المدلول الذي تبينه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك وفق مقتضى الفقرة (3) من نص المادة (5) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أنها تتعلق بالمحاكمة كلها وليس ببدايتها فقط ذلك وهو ما نص على ما يلي: «كل شخص موقوف أو محتجز يتمتع بحق محاكمته خلال مدة معقولة أو يفرج عنه خلال فتره الإجراءات».

وهذا المسلك الذي استقر عليه البعض؛ إذ عرف التقاضي خلال مدة زمنية معقولة بالآتي: «تلتزم السلطة القضائية بأن توفر محاكمة المتهم عما اقترفه من جرم خلال مدة معقولة تبدأ من تاريخ الاتهام وتمتد لتشمل صدور الحكم النهائي البات ولذلك بهدف حفظ حقوق المتهم في الأمن والاستقرار والحرية وحق الدفاع، بالإضافة إلى حق المجتمع في ضمان مدى فاعلية أجهزته القضائية ليتحقق الردع العام»⁽¹⁾.

ونحن لا نؤيد ما ذهب إليه البعض بالقول بأن المبدأ المتعلق بالمحاكمة ذاتها وبالضرورة أن تتم بما تقتضيه من إجراءات إلى حين صدور الحكم النهائي في الدعوى المنظورة أمام القاضي، إنما يسند التفسير متكامل يقبل الارتباط بين المدة المعقولة للتقاضي من جهة وعدالتها من جهة أخرى، مما يؤيد هذا الأساس أن المساس بمصلحة المتهم من خلال تأخير إجراءات محاكمته لا تنتهي بتقديمه للمحكمة بل بصدور حكم بات فيما اقترفه من جرم⁽²⁾.

ورغم ذلك لا بد من مراعاة أن سرعة الفصل في الدعوى يجب ألا تكون على حساب العدل؛ بمعنى ألا يجري الفصل في الدعوى بسرعة دون ترو وتدبر وتمعن وقراءة الملف بشكل محكم ومنضبط حتى لا يظلم أحد من الحكم الصادر. ومع ذلك كان لا بد أن ننوه أنه ليس كل تأخير في الوقت بسبب إجراءات التقاضي يعتبر إخلالاً وتجاوزاً للمدة المعقولة، فالمحظور الذي يخل بالمحاكمة العادلة هو التأخير غير المبرر والذي لا يستند إلى مسوغ منطقي. فقد يوجد في دعوى ما يؤخر الإجراءات، ورغم ذلك يكون هذا التأخير ضمن المدة المعقولة إذ إن التأخير قد يعود إلى طبيعية الدعوى ذاتها أو الشهود وغيرهم؛ لذلك تقدر المدة المعقولة حسب ظروف كل دعوى على حدة.

(1) د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، (دار الشرق، 2001)، ص: 433.

(2) فتحية القوراري، حق المتهم في المحاكمة خلال مدة معقولة: دراسة مقارنة في النظامين الانجلوأمريكي واللاتينية، (مجلة الحقوق الكويت مج30 ع3، 2006). ص: 253

ثانيا- تمييز المدة المعقولة عما قد يشتبه بها

أ. تعريف القضاء المستعجل:

كما هو معلوم إن موضوع الاستعجال قد يتناول من عدة زوايا متعددة، وقد أثرت الإيجاز والاقتصار على ما تدعو ضرورة المقام إلى بسطه وتحليله بما يتناسب مع الطرح كما يلي:

1. لقد عرف لأول مرة في باريس سنة 1685، وبدأ ينمو ويتطور بوتيرة سريعة خلال القرن 19، وذلك بفضل الاجتهادات القضائية لاسيما التي صدرت عن رئيس المحكمة الابتدائية في باريس، ومن ثم بدأ هذا القضاء ينتشر في أرجاء العالم فأخذت به معظم التشريعات العربية ومنها التشريع الإماراتي.⁽¹⁾

2. وعرف الاستعجال في الفقه المصري: «الخطر الحقيقي المحقق بالحق المراد المحافظة عليه والذي يلزم درؤه بسرعة لا تكون عادة في التقاضي العادي ولو قصرت المواعيد»⁽²⁾.

3. كما عرف الاستعجال بأنه «حالة تتغير بتغير الزمان والمكان وتلازم مع التطور الاجتماعي في الأوقات والأزمنة المختلفة»⁽³⁾.

من التعريفات السابقة يتبين لنا أن القاضي المستعجل عليه الامتناع عن المساس بأصل الحق وإنما يحمي حقا يخشى عليه فوات الوقت.

فالقضاء المستعجل يواجه عارضا قانونيا وهو خطر الاستعجال؛ أي احتمال فوات وجه الاستقرار الذي ينشده القانون، فهو يهدف إلى تحقيق غاية قانونية وهي حماية القانون أو الحقوق من خطر التأخير، فهو ليس نشاطا أصيلا في تنفيذ القانون، بل هو نشاط استثنائي لا يتم اتخاذه إلا في حالات خطر التأخير.⁽⁴⁾

(1) مقاله للدكتور محمد السماحي: حول موقع القضاء المستعجل من القضاء بصفة عامة، منشور في ندوة القضاء المستعجل المنظمة من طرف مجلس وزراء العرب لسنة 1986) ص: 91

(2) محمد علي راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب، قضاء الامور المستعجلة (ج1، ط7، 1986)، ص: 20

(3) ا. د سيد أحمد محمود، القضية المستعجلة وفق قانون المرافعات، د. 2015، دار نصر لطباعة الحديث ص 58

(4) محمد رشدي، نحو فكرة عامة للقضاء الوقتي في قانون المرافعات مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ع، السنة 2006 ص 15

ب. التمييز بين القضاء المستعجل والمدة المعقولة:⁽¹⁾

إن الحاجة إلى قضاء سريع وفعال هو ما دفع المشرع لإسناد اختصاص للقاضي المستعجل في الأمور التي يخشى عليها فوات الوقت، إلا أن القضاء المستعجل بلاشك إستطاع أن يعيد وبجداره الثقة إلى النفوس، فأصبح المتقاضون يلجأون إليه مطمئنين للدور الكبير والفعال الذي يلعبه، ودرئه كل السبل والمحاولات اليائسة التي تهدف لإهدار الحقوق وعرقلتها، وذلك عن طريق حمايتها بالإجراء الوتقي المناسب الذي يقضي به القاضي لحماية الحق ريثما يتم الفصل في جوهر النزاع المتعلق به.

أما المدة المعقولة حتى تحقق الغاية المرجوة منها لا بد من مراعاة العنصر الزمني؛ إذ له أثر في خلق الطمأنينة لدى المتقاضين إذ يشكل العامل الزمني جزءاً من العدالة المطالب بها؛ وذلك لمصلحة المتقاضين فالمدة المعقولة تدرأ عنهم ما قد يخلق في الأذهان من ضياع الجهود المبذولة لتحقيق الفصل في دعواهم في بحر طول الأمد، وذلك يتحقق بتحديد الإطار الزمني للبت في المنازعة التي يخضع لها، ويترتب أثر الخروج عليه عدم تيسير المرفق القضائي بالشكل السليم لتحقيق الغاية المرجوة منه وهي العدالة.

فالفارق الجوهرى بينهما، كما ذكرنا أنفاً، هو أن القضاء المستعجل لا يقضي بأصل الحق بخلاف المدة المعقولة، وهي موضوع الدراسة التي نأمل من خلالها تكريس استغلال نجاعة القضاء المستعجل، وإصدار الأحكام بشكل نهائي بالنظر في أصل الحق وإصدار أحكام نهائية باتة. ونحن نرى أن العدالة البطيئة قد تكون نوعاً من الظلم؛ إذ إنه غالباً ما يؤدي عنصر الزمان الدور الحاسم

في القضايا، لذلك فالعنصر الزمني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحاكمة العادلة؛ إذ إن التقاضي في مدة معقولة هو السبيل لبلوغ المحاكمة العادلة.

(1) يلاحظ أن القضاء المستعجل دعت إليه الحاجة الاجتماعية والظروف الاقتصادية لصيانة الحقوق من كيد الكائدين وإعتداء الطامعين الذين باتوا يتخذون من ببطء إجراءات التقاضي ذريعة لتحقيق رغباتهم ومصالحهم غير المشروعة على الرغم من أن القضاء المستعجل كأصل عام يحمي أصل الحق ويحكم به بصفة مؤقتة إلا أنه فرع من فروع القضاء العادي انظر قانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم خلال قانون اتحادي رقم (30) لسنة 2005 م وتعديلاته المادة (28)

المبحث الثالث: التنظيم القانوني للمدة المعقولة

لهذا الطرح من التساؤل نرى الإجابة عنه من خلال استعراض الأمر في إطار التشريع الإماراتي ثم التشريعات الأخرى العربية والغربية منها، وذلك مع التعقيب على كل تشريع؛ لبيان ما إذا كان احتوى على المدة المعقولة لتحقيق المراد بالمحاكمة العادلة أم لا؟

أولاً- في التشريع الإماراتي

أ. من الدستور⁽¹⁾:

لا بد لنا أن نشير قبل البحث في القوانين والتشريعات المدنية إلى بعض ما ورد في الدستور الإماراتي كونه سيد التشريعات كافة والقانون الأعلى، فإذا رجعنا إلى الدستور الإماراتي نجد أنه كرس قواعد أساسية لضمان المحاكمة العادلة، نستعرض المواد التالية على سبيل المثال من الدستور الإماراتي⁽²⁾:

1. المادة 25:

جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي.

2. المادة 26:

الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين. ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون.
ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الإحاطة بالكرامة.

3. المادة 28:

العقوبة شخصية. والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية وعادلة، وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة. ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم. وإيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً محظور.

من النصوص السابقة يتضح لنا مظاهر المحاكمة العادلة والأكثر توضيحاً لتلك المظاهر كما ذكرنا سابقاً أن الشريعة الإسلامية هي إحدى مصادر الدستور الإماراتي،

(1) دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2009

(2) زنتي، شرح قانون الإجراءات الجزائية (دار نور المعارف، مصر، 2004، ط1) ص: 67

والتي أمرت بالعدل وحثت عليه فكرسه المشرع في نص المادة 94.

4. المادة 94:

«العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم».

تعليفاً على المادة أعلاه إن هذا المبدأ منطقي وبديهي؛ إذ إن القاضي متى كان سيد نفسه لا يخضع إلا سيادة القانون ولما يمليه عليه ضميره الحي؛ بمعنى أنه مستقل بذاته عند تكوين قناعته الشخصية وبما لديه من سلطه تقديرية، فلا ريب أن ذلك يدعونا إلى القول وبحق إلى أن الدستور الإماراتي تكفل بتأكيد محاكمة عادلة من خلال مبدأ استقلال القضاة، حيث يتعبّر هذا المبدأ من أهم ركائز المحاكمة العادلة.

ب. قانون الإجراءات المدنية:

يتضمن قانون الإجراءات المدنية قواعد إجرائية متعلقة بالإجراءات الواجب إتباعها منذ رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها وتنفيذه. نذكر على سبيل المثال⁽¹⁾، مخاصمة القضاة.

ولعلنا نرى أنه من أهم مظاهر المحاكمة العادلة في قانون الإجراءات المدنية ماورد في نص المادة (2) 197 بما يوحي بخلق الطمأنينة في نفوس المتقاضين وفي الوقت ذاته استشعار القضاة بعظم المسؤولية التي كلفهم بها المشرع وعليه أي تقصير يعرضهم للمسألة القانونية.

مما سبق تتحقق المحاكمة العادلة إذا ما التزمت المحكمة بكافة القيود التي نص عليها المشرع، فالأخير لم يراع عند تنظيم التشريعات مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر، أي أنه لم يجعل مصلحة المدعي أجدر بالحماية من مصلحة المدعي عليه، بل خلق التوازن بين مصالح الأطراف فلا يجوز للمحكمة أن تحرم طرفاً من الدفاع مثلاً وتتيح الفرصة للطرف الآخر لتقديم البينة، فكل قرار لا بد أن يكون وفق أساس وسند قانوني وهذا الالتزام يتنافى ويدرأ أي ريبه قد تثار حول مدى كون المحاكمة عادلة أم لا؟!

(1) إذ إن هناك صور الضمانات الأخرى نوردتها جملةً لا تفصيلاً، وعلانية الجلسات، المساواة بين الخصوم، تسبب الأحكام، حق الطعن، شخصية الدعوى، حق الإستعانة بمحامي، تدوين الجلسات، الاختصاص، الحق في الطعن، التقاضي على درجتين، انظر قانون الإجراءات المدنية، مرجع سابق، الكتاب الأول «التداعي أمام المحاكم»

(2) من ذات القانون أعلاه المادة 197 والتي نصت على: «1 - تجوز مخاصمة قضاة المحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف وأعضاء النيابة إذا وقع منهم غش أو تدليس أو خطأ مهني جسيم. 2 - في الأحوال الأخرى التي يقتضي فيها القانون بمسؤوليه القاضي والحكم عليه بالتعويضات»

بالإضافة إلى عدم الخروج عن التنظيم القانوني الذي رسمه المشرع فيما يتعلق بانعقاد المحكمة ودائرة إختصاصها والإجراءات الواجب إتباعها من حضور وإعلان، وكيفية سماع الشهود وإصدار الأحكام. هذا مع إتاحة الحق بالطعن للمحكوم عليه سواء بالطرق العادية أو غير العادية، فالمدة المعقولة كأحد ضمانات المحاكمة العادلة تتطلب منح المحكوم عليه الحق بالطعن في الحكم الصادر بحقه متى كان في غير صالحه.

بعد استعراض النصوص التي كرسها المشرع في قانون الإجراءات المدنية نلمس بشكل ملحوظ أهم مظاهر المحاكمة العادلة، والحق يقال إن تلك النصوص إذا ما طبقت بشكل صحيح تساهم بشكل واضح وفعال في تحقيق محاكمة عادلة، إلا أن ذلك لا يعني أن المحاكمة العادلة لا تحتاج إلى إضفاء ضمانه أخرى تتأتى من خلال النص عليها من قبل المشرع وهي موضوع بحثنا ألا وهي المدة المعقولة.

مما تقدم يتضح لنا أن مصادر المحاكمة العادلة في التشريع المدني واضحة المعالم والمدلول وتجد أساسها القانوني في قانون الإجراءات المدنية⁽¹⁾ حيث إنه قانون يستقيم معه الحال لتكون محاكمة عادلة ليس ذلك وحسب، بل يمكن المطالبة والتمسك بالمحاكمة العادلة علنا نلامس أن قانون الإجراءات المدنية يعد مصدر للمحاكمة العادلة، حيث أنه اشتمل على ما تتطلبه المحاكمة العادلة فنص عليه ونظمه.

ثانيا- من الدول الأخرى:

أ. الدول العربية:

1. الأردن:

يجدر بنا أن نورد ماورد في الدستور الأردني بعد مجموعة التعديلات التي أجريت عليه عام 2011 وأصبحت في حيز النفاذ بتاريخ 1 / 10 / 2011 تكريسه لتلك القواعد الأساسية أيضا فنص في المادة 1 / 6 من دستور المملكة الأردنية الهاشمية: «الأردنيون أمام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين».

(1) و نبرر قولنا بما يلي: «حيث أن المتفحص للنصوص قانون الإجراءات المدنية و تعديلاته يتبين له ويل ويتأكد لديه أن المشرع الإماراتي وإن لم ينص صراحة على ضمانة المدة المعقولة إلا أن ما نص عليه من إجراءات متعددة منها على سبيل المثال تطوير وسائل الإعلان بالدعوى هو في ضمنه قد نص على تسريع التقاضي بما لا يخالف مبدأ المواجهة بين الخصوم و من ثم فقد حقق مبدأ التقاضي في مدة معقولة و من هنا سواء نص صراحة أم لم ينص فقد تحققت الغاية بتحقيق العدالة الناجزة ولكن هذا لا يعني أننا لا نهيب المشرع بالنص صراحة على ضمانة المدة المعقولة وتنظيمها و ترتيب جزاء على مخالفتها أسوة بالاتفاقيات الدولية.

من النص السالف ذكره تبين أنه، لا يجوز للقاضي المدني أو للمحكمة المدنية أن تباين في التعامل بين المدعي والمدعي عليه مهما كانت دياناتهم واللغة التي يتكلمان بها وبغض النظر عن جنسهم وعرقهم.

2. مصر:

كفل الدستور جمهورية مصر العربية المعدل لعام 2014 في المادة 97 الحق في سرعة الفصل في القضايا، وكمثال لم يتضمن نص يعالج المحاكمة في مدة معقولة إلا أنه قد نص على مبدأ عام ينطبق على جميع المنازعات وهو سرعة الفصل في القضايا، حيث نصت المادة (97) من الدستور المصري «تكفل الدولة سرعة الفصل في القضايا»⁽¹⁾

والمحكمة الدستورية المصرية عبرت عن التباطؤ المتعمد أو التسويف بفصل الدعاوى كالتالي «أن يعطل مقاصد الخصومة ويفقد النزاع جدواه»⁽²⁾

فالمعقولة لا تعني إطلاقاً التسرع في إجراءات التقاضي أو اختزالها بما يفقدها ضماناتها، وإنما يقصد بذلك عدم المماطلة في إجراءات التقاضي على نحو غير مسوغ قانونياً أو متجاوز فيه⁽³⁾.

ذكرنا سابقاً أن الحق في محاكمة عادلة هو أمر نسبي، حيث يكون من الصعب تحديد تعريف جامع لماهية المدة المعقولة التي لا بد من مراعاتها للفصل في الدعوى، وإنما يترك ذلك لكل قضية على حدة، فالغاية الأسمى والمصلحة المتوخاة من هذا الحق هو وضع تصور أو الحد من حالة القلق والإضطراب التي يمر بها المتقاضون طوال فترة الإجراءات القضائية حتى تمام صدور الحكم النهائي. وللتحقيق مصلحة الدولة وتأكيد من حسن سير العدالة وأضف الى ذلك تعزيز ثقة المواطنين في عدالة وفعالية الإجراءات القضائية بالإضافة إلى ترشيد النفقات التي قد تتكبدها الدولة لطول مدة الإجراءات.

ومما تقدم نهيىب كلاً من المشرع الإماراتي والأردني بالإضافة إلى المشرع المصري الذي حث على سرعه الفصل في القضايا أن يكرسوا ضمانه المدة المعقولة لتتماشى بحق مع ماورد في تلك الدساتير لبلوغ المحاكمة العادلة ذروتها ولتحقيقها على أكمل وجه.

(1) نص المادة 97: «التقاضي حق مصون ومكفول للكافة. وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي، وتعمل على سرعة الفصل في القضايا، ويحظر تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء، ولا يحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة»

(2) (المحكمة الدستورية العليا رقم 145 لسنة 19 قضائية تاريخ 6/6/1998 ' مكتب فني 8، ج2) ص: 1423

(3) د. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستور للحقوق والحريات، ط2، دار الشرق، 2000، ص: 755

ب. الدول الغربية:

لقد عرف حق المحاكمة خلال مدة معقولة في القوانين الأنجلو أمريكية، فحق التقاضي في مدة معقولة حيث يجد مصدره في وثيقة العهد الأعظم عام 1215 م، مما يؤكد جذوره الانجلوسكسونيه حيث أنه ترعرع في ظل تلك الشريعة بشكل لافت، ووجد له حيز كبير في الدستور الأمريكي التعديل السادس بالإضافة إلى ميثاق حقوق الإنسان الكندي كما نصت عليه الاتفاقية الأوروبية لحقوق، ومنها انتقل إلى التشريع الفرنسي.⁽¹⁾ وعليه نورد الآتي:

لقد اتخذت الدول اتجاهاً في تقنين المدة المعقولة وإقرارها في دساتيرها:

1. ذهب بعض الدول في تقرير حق المحاكمة في مدة معقولة في حصرها على المحاكمات الجنائية دون المحاكمات المدنية مثل دستور اليابان في المادة 37 من الفصل الثالث «أكد أن الطبيعة الدستورية للمتهمين في القضايا الجنائية لا بد أن تكون في محاكمة سريعة وعلنية. وفي ذات الاتجاه أقرت تركيا في دستورها لعام 1982 في المادة 19 حيث أكدت أن للمتهمين لا بد أن يحاكموا في مدة معقولة.

2. بينما ذهب الاتجاه الأخر من الدول إلى مد نطاق الحق في التقاضي في مدة معقولة ليشمل جميع المحاكمات المدنية والجنائية مثل بولندا في المادة 45، والمكسيك في المادة 17.

ونحن نؤيد ما ذهب إليه الاتجاه الثاني؛ إذ أننا لا نرى أنه من الإنصاف أن تقصر أحد أهم الضمانات التي تصبو إلى تحقيق المحاكمة العادلة التي هي حق من حقوق الإنسان أيًا كانت المحاكمة التي يحاكمها، فحق الإنسان في محاكمة عادلة لصيق بالصفة الإنسانية لا يمكن تجزئته أو اقتصاره على نوع من المحاكمات دون الأخرى.

ج. من الاتفاقيات الدولية:

لقد الاتفاقيات والمواثيق الدولية على ضمانات لا بد توافرها عن المحاكمة، ومن أهم هذه الضمانات التقاضي خلال مدة معقولة والتي تعني إنجاز السلطات القضائية ما يوكل إليها من منازعات للفصل فيها ضمن أجل معقول، وذلك دون الإخلال بالضمانات الإجرائية الأخرى المقررة لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية⁽²⁾ وعليه نورد ما يأتي:

(1) فتحة القراري، مرجع سابق، ص: 249

(2) د. شريف سيد كامل، الحق في سرعة الاجراءات الجنائية، (دار النهضة العربية، 2005) ص: 2 ومابعدها

1. اتفاقيات ذات طابع عالمي:

ذكرنا سالفاً العلاقة بين المحاكمة العادلة وبين المدة المعقولة ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك في باريس بتاريخ 10\12\1948م، إذ يتبنّى هذا الإعلان مجموعة من الحقوق الإنسانيّة الأساسيّة التي ينبغي حمايتها عالمياً فلقد نظام المحاكمة العادلة عن طريق نص على جملة من المبادئ في 30 بند لا يقل أحدهم أهميتها آخر⁽¹⁾ نورد على سبيل المثال ما ورد في البند رقم 7 و نلاحظ أن البند أعلاه قد بين بأن الناس سواسيه و يتمع الجميع بالحماية القانونيّة دونما تمييز وهذا ما أكدته المادة السابعة.

وعلى الرغم من تناول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جملة من الحقوق والمبادئ التي كرست ضمانات المحاكمة العادلة، والتي قد استلمت الكثير من المعاهدات والمعايير على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ إذ أصبح الإعلان العالمي سنداً للدول في وضع دساتيرها وصياغة قوانينها إلا أن هذه الأهمية لم تمنع من من تضارب الآراء الفقهيّة حول القيمة القانونيّة⁽²⁾.

ونحن نتفق مع القول الذي يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المصدر الأساسي الذي استلهمت منه غالبية الأحكام الواردة في نصوص المعاهدات ذات الصلة بحقوق الإنسان⁽³⁾.

2. اتفاقيات ذات طابع إقليمي:

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

وذلك في نص المادة 1\6:

«لكل شخص - عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته، أو في اتهام جنائي موجه إليه- الحق في مراجعة علنية عادلة خلال مدة معقولة أمام محكمة مستقلة غير منحازة مشكلة طبقاً للقانون...»

من النص السابق نلاحظ مدى اهتمام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بالتأكيد على حق الفرد في محاكمة عادلة خلال مدة معقولة؛ إذ اعتبره عنصراً أساسياً وأولي لتحقيق المحاكمة العادلة.

(1) وهذه البنود تشمل الحقوق المدنيّة، والسياسيّة، وغيرها، إذ تقع تحت البنود المُرقّمة من 3 إلى 21، الحقوق المدنيّة والسياسيّة، والبنود من 22 - 27، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة.

(2) عبدالعزيز العيشاوي، حقوق الإنسان في القانون الدولي، (ط1، دار الخلدونية، 2009) ص: 14

(3) عبدالعزيز العيشاوي، المرجع السابق، ص: 15

ويتضح لنا أيضاً أن المحكمة الأوروبية كفلت «حق التقاضي في مدة زمنية معقولة» لا يقتصر فقط على المحاكمات الجنائية وإنما يمتد ليشمل نطاقه (ضمان الحماية للفرد في جميع المنازعات القضائية متى تعلقت بالحقوق والالتزامات المدنية للأفراد).

وحقيقة نحن نتفق بشدة مع هذا المسلك حيث أنه لا يمكننا القول بأن ضمانات المحاكمة خلال مدة زمنية معقولة تقتصر فقط على المحاكمات الجنائية؛ حيث إن ذات الغاية التي تقضي محاكمة عادلة خلال مدة زمنية معقولة تتحقق في المحاكمات المدنية حيث إن الغاية الأسمى للقضاء هي تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد ولا شك أن قصر ذلك على المحاكمات الجنائية يخل بنظم العدالة الأساسية⁽¹⁾.

الخاتمة:

الحق في محاكمة عادلة برز تدرجياً عبر العصور، ويعد التقاضي خلال مدة معقولة من أهم الضمانات التي يتمتع بها الإنسان عند التقاضي والتي تشمل حقوق المتقاضين بالحماية من تاريخ رفع الدعوى حتى صدور حكم نهائي في دعواهم، ويحدد نطاق هذه الضمانة على سبيل الذكر أنها مقررّة في الإتفاقيه الأوروبية لحقوق الإ. نسان تنطبق على الدعوى المدنية والجنائية

توصل البحث لعدة نتائج منها ما يأتي:

1. يتعين على القاضي أن يستعمل كافة سلطاته الإجرائية نحو التسريع في الفصل في الدعوى وهذا ما يستفاد من خلال الاطلاع على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
2. بطلان الإجراءات ليس هو الجزاء المترتب على عدم مراعاة الفصل في الدعوى في مدة معقولة وإنما الجزاء، هو إصلاح الضرر الناجم عن تكبد الخصوم معاناة طول المدة.
3. كيفية احتساب المدة اللازمة الفصل في الدعوى، تكون نقطة البداية من رفع الدعوى وقد تكون نقطة البداية تسبق رفع الدعوى وذلك عند مرورها على اللجان قبل النظر فيها وأما نقطة النهاية فهي إصدار حكم نهائي بات.

(1) وفي ذات الاتجاه نصت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 22 / نوفمبر تشرين الثاني 1969 في المادة 2 نصت على «أن لكل شخص الحق في محاكمة تتوفر فيها الضمانات الكافية خلال مدة زمنية معقولة أمام محكمة مستقلة وغير منحازة ومشكلة طبقاً للقانون للبت في أي اتهام جنائي موجه إليه أو عند الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية والعمالية والمالية أو أي طابع آخر»

4. تجد المحاكمة العادلة أساسها ومصدرها من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وقوانين الدولة، وعلى رأسها قانون الإجراءات المدنية الاتحادي الذي أورد فيه العديد من مظاهر المحاكمة العادلة.

5. إن حصول الأفراد على حقوقهم في مدة معقولة من أهم دعائم ثقة المتقاضين بالسلطة القضائية وأفرادها، ولما له من ارتباط وثيق لاحترام حقوق الإنسان.

قمنا بتذييل نهاية البحث بمقترحات إرتيها جديرة بالاعتبار لتكون إضافة حقيقية للمشرع ومنها: -

1. تطوير العمل القضائي داخل المحكمة لمواجهة تراكم الدعاوى والتي تؤثر في حق التقاضي في آجال معقولة.

2. زيادة عدد القضاة لسرعة الفصل في الدعوى، مع التأكد الصارم الجازم من كفاءتهم قبل تعيينهم في العمل القضائي.

3. نحث المشرع أن ينص صراحةً على وجوب التزام المحكمة في أن تفصل في الدعوة خلال مدة معينة ومناسبة، وأن يمتنع تجاوزها إلا إذا وجد مبرر منطقي تذكره المحكمة في قرارها لتسهيل الرقابة عليها من المحكمة التي يطعن بالحكم أمامها.

4. فتح المجال للمرونة في الأجل المحدد التقاضي، وخاصة في حال موافقة الخصوم مما يسهل ويسرع البت في القضايا؛ وذلك لتخفيف العبء على الهيئة القضائية وإستقرار العلاقات الإجتماعية والأوضاع القانونية.

5. نهيىب المشرع أن يجعل مسألة مراجعة قانون الإجراءات المدنية مسألة دورية قصيرة مرنة كلما تطلب الأمر؛ وذلك لأهميته البالغة في تطبيق القانون وإقامة العدل.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب الدينية

1. القرآن الكريم.
2. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، سنة 2002، ط1
3. محمد ابن ابي بكر بن أيوب الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، ج1
ثانياً- الكتب القانونية
4. د. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، ط2، دار الشروق، 2000.
5. أ. د سيد أحمد محمود، القضية المستعجلة وفق قانون المرافعات، 2015، دار نصر للطباعة الحديثة.
6. إبراهيم أحمد خليفة الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، (بدون دار نشر، الإسكندرية، 2007.
7. د. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
8. باهور لبيب، من آثار التاريخ القانوني، مجله القانون والاقتصاد، العدد5، 1941.
9. حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية، منشأة المعارف، ب. ط.
10. حسن علوب، الاستعانة بمحام، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، 1970.
11. د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، 2001.
12. د. شريف سيد كامل، الحق في سرعة الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، 2005.
13. زنتاتي، شرح قانون الإجراءات الجنائية دار نور المعارف، مصر، ط1، 2004.
14. سامي حسني الحسيني، النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، 1972
15. صاع فركوس، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم لنشر والتوزيع، ط1، سنة 2001.
16. صالح محمد محمود بدر الدين، مبدأ مسؤولية الحماية في القانون الدولي، دراسة تطبيقية مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، ع26، 2012.
17. صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، 1988.
18. عبد الستار الكبيسي ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1981.
19. عبدالعزيز العيشاوي، حقوق الإنسان في القانون الدولي، ط1، دار الخلدونية، 2009.
20. فاضل زيدان، سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن بدون طبعة سنه 1993 م.
21. فتيحة القوراري، حق المتهم في المحاكمة خلال مدة معقولة: دراسة مقارنة في النظامين الأنجلوأمريكي واللاتينية، مجلة الحقوق الكويت مج30 ع3، 2006.
22. القطاونة، إبراهيم سليمان زامل المحاكمة العادلة: دراسة مقارنة الأردن - الإمارات العربية المتحدة، دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن.
23. محمد رشدي، نحو فكرة عامة للقضاء الوقتي في قانون المرافعات مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة 2006.

24. محمد علي راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب في قضاء الأمور المستعجلة، ط7، 1985.
25. د. محمد السماحي: حول موقع القضاء المستعجل من القضاء بصفة عامة، منشور في ندوة القضاء المستعجل المنظمة من طرف مجلس الوزراء العرب لسنة1986.
26. الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
27. نجيب، عبد الرازق الشيخ، نظام المحاماة في المملكة العربية السعودية، النشر العلمي بجامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1423هـ.
- ثالثًا- الدساتير والقوانين:
28. دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملًا تعديلاته لغاية عام 2009
29. دستور الأردن الدستوري بعد مجموعة التعديلات التي أجريت عليه عام 2011 وأصبحت في حيز النفاذ بتاريخ 1 / 10 / 2011
30. دستور جمهورية مصر العربية المعدل 2014
31. قانون اتحادي رقم 30 لسنة 2005 وتعديلاته بشأن الإجراءات المدنية.
- رابعًا- الاتفاقيات الدولية «تم سحبها من موقع الأمم المتحدة»
32. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ 10 / 12 / 1948
33. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المؤرخة 3 / 9 / 1953.
34. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المؤرخة 22 / 11 / 1969

Transliteration Arabic References:

ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:

Qa'imat Almaraaj'e:

Awwalan - Alkutub Aldiniyah:

1. Alqur'aan Alkareem.
2. Muhammad bin Ismail Albukhary, Sahih Albukhary, dar Ibn Katheer, Dimashq, 2002, t, 1.
3. Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub Aljawziyah, tahqeeq: Mashour bin Hassan Aal Salman, dar Ibn Aljawzy j, 1.

Thanian- Alkutub Alqaanouniyah:

4. Dr. Ahmad Fathy Surour, alhimaayah aldustouriyah lilhuqouq wa alhurriyaat, t. 2, dar alshrouq, 2000.
5. A. Dr. Sayed Ahmad Mahmoud, alqadiyah almust'ajilah wafq qanoun almuraafa'at 2015, dar Nasr liltibaa'ah alhadeethah.
6. Ibrahim Ahmad Khalifah, aliltizaam aldawly bihtiraam huqouq al'insaan wa hurriyaatih al'asaassiyah (bidoun dar nashr, Al'iskandariyah, 2007.
7. Dr. Ahmad Fathy Surour, alshar'iyah aldustouriyah wa huqouq al'insan fi al'ijra'at aljina'iah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqahirah, 1995.
8. Baahour Labeeb, min aathaar altaareekh alqanouny, majallat alqanoun wa aliqtisaad,

- al'adad 5, 1941.
9. Hatim Bakkaar, himaayat haq almuttahaam fi muhakamah 'aadilah, diraasah tahleeliyah muqaaranah, Al'iskandariyah, munsha'at alma'aarif, b. t.
 10. Hassan 'Aloub, al'isti'aaanah bimuhaamin, risaalat duktouraah, jami'at Alqahirah, 1970.
 11. Dr. Ahmad Fathy Surour, alqanoun aljina'y aldustoory, dar alshurouq, 2001.
 12. Dr. Sharef Sayed Kamil, alhaq fi sur'at al'ijra'at aljina'iyah, dar alnahdah al'arabiyah, 2005.
 13. Zanaty, sharh qanoun al'ijra'at aljina'iyah, dar nour alma'arif, misr, t. 1, 2004.
 14. Samy Husny Alhusainy, alnathariyah al'aammah liltafteesh fi alqanoun almisry wa almuqaaran, risaalat duktouraah, 1972.
 15. Saa' Farkous, tareekh alnuthum alqanouniyah wa al'islaamiyah, dar al'uloum lilnashr wa altawzi'e, t. 1, 2001.
 16. Salih Muhammad Mahmoud Badr Aldeen, mabda' mas'ouliyat alhimaayah fi alqanoun aldawly, diraasah tatbeeqiyyah, majallat Hilwaan lildirasaat alqanouniyah wa al'iqtisadiyah, al'adad 26, 2012.
 17. Soufy Hassan Abu Talib, tareekh alnuthum alqanouniyah wa al'ijtima'iyah, dar alnahdah al'arabiah, 1988.
 18. Abd Alsattar Alkubaisy, damaanaat almuttahaam qabl wa'athna' almuhakamah risalat duktourah, jamieat Alqahirah, 1981.
 19. AbdAl'azizAlaishawy, huqouq al'insaan fi alqanoun aldawly, t. 1, DarAlkhaldouniyah, 2009.
 20. Fadil Zidan, sultat alqaady aljinaa'y fi taqdeer al'adillah, maktabat dar althaqafah, Amman, Al'urdun, bidoun tab'ah, sanat 1993 m.
 21. Fatihah Alqurary, haqq almuttahaam fi almuhaakamah khilal muddah m'aqoulah: dirasah muqaaranah fi alnithamain Al'anjilu Amriky wa Allaateeniah, majallat alhuqouq alkuwait, almujuallad 30, aljuz' 3, 2006.
 22. Alqatawnah, Ibrahim Sulaiman Zamil, almuhakamah al'aadilah: dirasah muqaaranah Al'urdun - Al'imat Al'arabiah Almuttahidah, dirasaat 'uloum alshare'ah wa alqanoun, Al'urdun.
 23. Muhammad Rushdy, nahw fikrah 'ammah lilqada'a alwaqty fi qanoun almurafa'at, majallat al'uloum alqaanuniah waliqtisaadiyah, alsanah 2006.
 24. Muhammad Aly Ratib wa Muhammad Nasr Aldeen Kamil wa Muhammad Faruq Ratib fi qadaa' al'umour almust'ajilah t. 7, 1985.
 25. Dr. Muhammad Alsamahy: hawla mawq'i alqadaa' almust'ajil min alqada' bisifah 'ammah manshour fi nadwat alqadaa' almust'ajil almunathamah min taraf majlis

alwuzaraa' al'arab li'am 1986.

26. Almajma'at al'asmy lil'umam almuttahidah.
27. Najib Abd Alraziq Alshaikh, nitham almuhamah fi Almamlakah Al'arabiah
Alsa'oudiah, alnashr al'ilmii, jami'at Almalik Su'oud, Alriyad, t. 1, 1423 h.

Thalithan- Aldasaateer wa Alqawaaneen:

28. dustour Al'imarat Al'arabiah Almuttahidah alsadir 'aam 1971 shamilan t'adilatih
hattaa 'am 2009.
29. dustour Al'urdun, aldustour Al'urduniy b'ad majmou'at alt'adilaat alty ojriyat 'alaih
'aam 2011 wa asbahat fi hayiz alnafaadh bitareekh 2011 / 10 / 01
30. dustour Jumhuriat Misr Al'arabiah almu'addal, 2014
31. Qanoun ittihaady raqm 30 lisanat 2005 wat'adilatuh bish'an al'ijra'at almadaniah.
Rabi'an- Alittifaqiaat Aldawliyah «Tamma sahuba min mawq'e al'umam almuttahidah»
32. Al'i'elaan al'aalamiy lihuqouq al'insaan almu'arrakh 12 / 10 / 1948
33. Alittifaqiah al'uorubbiyah lihuqouq al'insan almu'arrakhah 3 / 9 / 1953.
34. Alittifaqiah Al'amrikiyah lihuqouq al'insaan almu'arrakhah 22 / 11 / 1969

Reasonable Duration as a Guarantee of Fair Trial

Aisha Jamal Ahmed

Ali Abdelhameed Tourki

College of Law - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract:

The right to a fair trial is one of the most important human rights that have been accorded to attention by various religions and civilizations throughout the ages, In addition, Countries have endeavored to incorporate this right into their domestic law. On a global scale, international conventions have been keen to give many guarantees that aim at achieving the highest fair trial, including a reasonable period as a guarantee that constitutes a fundamental right for the purpose of fair proceedings. And because the proceedings are increasing continuously day after day, it was necessary to rule cases without delay or procrastination that might intimidate adversaries and increase the burden of justice. This research is divided into two major parts, and each part includes two topics and sections as required by the study. Finally, the study came up with a number of recommendations, the most important of which is the need to include in our legislation the guarantee of reasonable duration as a right that is inherent in the humanitarian character, in addition to regulating it strictly by defining its scope, the criteria for their violation, and the resulting effects.

Keywords: Reasonable Duration, Guarantee of Fair Trial.